

†.XIIAΞ† | ΗΕΥΟΞΘ  
•ΘΗ•Ε•  
•ΘΖΞΕ | ΞΕΕΕΛΛ•Ω



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس المستشارين

المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية  
تحت شعار "تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك"  
20-19 فبراير 2016

إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية

## إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية

20 فبراير 2016

إن المشاركات والمشاركين في المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، المنظم من طرف مجلس المستشارين يومي 19 و20 فبراير 2016، تحت شعار " تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك."

1. إذ يستحضرون :

1. مقتضيات الدستور، ولاسيما التصدير والفصول 6 (البند الثاني)، 7، 8، 12، 13، 14، 15، 19، 31، 32، 33، 34، 36، 39، 40، 71، 77 (البند الأول)، 117، 118، 133، 136، 139، 154، 155، 156، 157، و158 منه؛
2. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولاسيما المقتضيات ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية، كما تم تفسيرها من طرف هيئات المعاهدات المعنية؛
3. اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، ولاسيما الاتفاقية رقم 94 بشأن شروط العمل (العقود العامة)، والاتفاقية رقم 98 بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، والاتفاقية رقم 122 بشأن سياسة العمالة، والاتفاقية رقم 135 بشأن ممثلي العمال، والاتفاقية رقم 144 بشأن المشاورات الثلاثية، والاتفاقية رقم 154 بشأن المفاوضة الجماعية، والاتفاقية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال.
4. إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، المعتمد في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي انعقدت بالعاصمة الدانماركية من 6 إلى 12 مارس 1995؛
5. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد 62/10 بتاريخ 26 نونبر 2007، الذي أقر إعلان الاحتفال سنويا بيوم 20 فبراير بوصفه اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية؛
6. إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل "عولمة عادلة"، موضوع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 63/199 بتاريخ 19 ديسمبر 2008؛
7. قرار مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 16 يونيو 2011 بخصوص المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لتنفيذ إطار الأمم المتحدة، المعنون "الحماية والاحترام و الانتصاف"؛

8. خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المعنونة "تحويل عالمنا"، والمعتمدة بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1.70 بتاريخ 25 سبتمبر 2015؛

9. قرارات الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، ذات الصلة بقضايا العدالة الاجتماعية؛

II. إذ يسترشدون بخطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية في مختلف جوانبها، ولأسيما فحوى الرسالة الملكية السامية الموجهة يوم 19 فبراير 2016 إلى المشاركين و المشاركين في هذا المنتدى؛

III. إذ يؤكدون :

1. أن الكرامة والتضامن والعدل والإنصاف وتكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق وحظر التمييز، هي المبادئ التي يركز عليها النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية؛

2. أن النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والتنمية البشرية والمستدامة، هي أهداف وغايات مترابطة فيما بينها؛

3. أن الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية بتعبئة جميع الوسائل لتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، هو التزام ذو طبيعة دستورية، تتم أجرأته من خلال مختلف السياسات العمومية القطاعية والترايبية والأفقية؛

4. أن تحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية يستلزم، أيضا، تحمل الجميع للتكاليف العمومية كل على قدر استطاعته، وتحمل الجميع بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد؛

5. أن ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفئات والمجموعات الهشة من الأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، عبر استهداف اجتماعي وترايبى دقيق وملائم، هي أولوية قصوى للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية؛

6. أن المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان والاستحضار الأفقي والممنهج للمساواة بين الجنسين والمقاربة التشاركية واستحضار البعد الترابي، هي أسس منهجية للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية؛

7. أن تكامل الأجندات والأولويات الوطنية والأممية، لاسيما خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المعنونة "تحويل عالمنا"، والملاحظات الختامية وتوصيات الهيئات الأممية لحقوق الإنسان الموجهة

إلى بلادنا، هو منطلق أساسي لكافة السياسات العمومية الوطنية والترايبية الموجهة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية؛

.IV. يدعون إلى تعميق وتوسيع النقاش المجتمعي التعددي بشأن البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، وذلك لرفع التحديات ذات الأولوية، التالية:

1. تعزيز أسس التضامن الاجتماعي، الفئوي، والمجالي، والبيئي، وكذا التضامن بين الأجيال، خاصة عبر تقوية السياسات والبرامج الاجتماعية المبنية على منطق الحقوق والتي تلعب فيها الدولة والجماعات الترابية دورا إستراتيجيا؛

2. استكمال تحديد المعالم الكبرى لنموذج وطني لتوزيع ثمار النمو الاقتصادي، خاصة عبر آليات جبائية، واستهداف اجتماعي وترايبى ملائمين، وسياسات عمومية تهدف إلى تمكين مختلف فئات المجتمع، لاسيما الأكثر فقرا وهشاشة منها، من المؤهلات والقدرات والفرص المتكافئة التي تمكنها من تحقيق تمتعها الفعلي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

3. ضمان الشروط المنهجية والمؤسسية الضرورية لالتقائية السياسات العمومية القطاعية والترايبية الموجهة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وكذا السياسات المندمجة الموجهة نحو فئات خاصة كالأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة؛

4. تقوية وتوسيع الولوج إلى العرض الوطني المتعلق بالحماية الاجتماعية، خاصة نظام المساعدة الطبية والمنظومة الوطنية للتقاعد، وتصحيح نقط ضعف المنظومة الوطنية للعمل اللائق، وتقوية فرص ولوج الشباب والنساء إلى سوق الشغل؛

5. تقوية المكتسبات الوطنية في مجال الحوار الاجتماعي عبر مأسسته، وإدماج البعد الترابي وبعد المساواة وحقوق الإنسان فيه، وتجديد أجندته وموضوعاته الرئيسية؛

6. الحماية من الآثار الاجتماعية للتقلبات المناخية، في إطار متطلبات التنمية المستدامة، وذلك عبر آليات دعم عمومي ملائم؛

.V. يدعون إلى أفضل استثمار لآليات الديمقراطية التشاركية، والمنظومة الجديدة لاختصاصات الجماعات الترابية، والقوة الاقتراحية للمؤسسات الدستورية الاستشارية والمجتمع المدني، ومسارات البرمجة الموازناتية المبنية على النوع، والمكتسبات المنهجية للمبادرة الوطنية للتنمية

البشرية، وباقي البرامج الوطنية المماثلة، من أجل استكمال البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية؛

.VI يدعون الحكومة إلى المبادرة بتقديم مشروع قرار، بمعية شركاء المغرب وأصدقائه، في أقرب دورة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، يكون موضوعه العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، على أن يكون جامعا لمختلف المرجعيات الاتفاقية والإعلانية ذات الصلة، ومستلهما من مبادئ وألويات نموذجنا الوطني، ويشكل قيمة مضافة في اعتماد مقارنة حقوق الإنسان في مجال العدالة الاجتماعية؛

.VII يدعون لمواصلة مجلس المستشارين لمبادرته في إطلاق وتديير مسار النقاش المجتمعي التعددي والتشاركي، بشأن بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.